

دور بارز لعبه الإعلام الكويتي والدولي ونساء وشباب الأسرة الحاكمة في مسيرة المرأة لنيل حقوقها السياسية



فرحة نسائية غامرة لحظة الموافقة على قرار حقوق المرأة السياسية عام 2005

ولكن أيضا لأن تجاهل هذا الجزء الكبير من السكان كان سيؤثر على المبيعات، في البداية كانت النساء ينشرن مقالات قصيرة في المجلات بأسماء مستعارة ولكن في الستينيات والسبعينيات بدأت مقالات بقلم نساء في الظهور في المطبوعات الرئيسية، ولم يعترض الكويتيون على ذلك وهم الذين اعتادوا رؤية النساء المتعلمات، وأصبحت المقالات تكتسب طابعاً سياسياً أكبر وتتخذ الحكومة لإخفاها في معالجة تحرير المرأة، ومن المقالات حول الإهتمامات التقليدية للمرأة والقراءة الخفيفة بدأت الصحافيات بشكل مطرد في التطرق لمواضيع السياسة وانتقاد الحكومة ومنذ الخمسينيات خصصت صحف كثيرة رقماً للمرأة، غالباً بأسماء مستعارة لمناقشة قضايا المرأة بما فيها التعليم والعمل والمشاركة السياسية.

كما أن وسائل الإعلام كانت وراء عملية التحذير السريعة للدولة بتصويرها للمرأة الكويتية العصرية كإمرأة متعلمة وعاملة ما شجع المزيد من النساء على المشاركة في العملية، عندئذ بدأت المرأة بالعمل في وسائل الإعلام وكانت النساء الكويتيات المتعلمات من أكثر القراء للصحف والمجلات فهما لأنها السبيل الوحيد الآمن للاتصال بالسياسة والأراء، وأي صحيفة أو مجلة تخفق في وضع هذا العامل السكاني في الاعتبار كانت ستجد نفسها في موقع تجاري خاسر، فبالرغم من حرمانها من حق التصويت كانت المرأة الكويتية تتمتع بالسلطة داخل منزلها ونشرتي الصحف التي تخارها، وأعطى احتذاب الصحف للعمل في وسائل الإعلام الصنف مميزة في خدمة المرأة وتحقيق السبق في سوق تنافسية.

وبالطبع كانت الكويت قبل النزاع لاتزال تتمسك بالخطوات الاجتماعية القديمة التي تمنع الكثير من النساء من العمل مع رجال من غير اقربائهن، الأمر الذي شكّل عائقاً أمام كثير من النساء الراغبات في العمل كمذيعات أو صحافيات، ولكن المزاج المتبدل في الكويت والتأثير المتزايد للتعليم كان يعني أن الآباء الكويتيين أرادوا الأفضل لبناتهم بدلاً من الالتزام بالتقاليد ومن هذه الناحية كان السعي للعمل في وسائل الإعلام لا يختلف كثيراً عن العمل مهندسة أو طبيبة ولذلك تراجع تأثير القيود وأصبحت المرأة مشهدة مألوفة أكثر على شاشات التلفزيون.

ومع بناء الواقع العراقي السابق على الغزو العراقي الأثم وأصلت وسائل الإعلام انتقادها للحكومة وللأسرة الحاكمة ومجلس الأمة، ولكن المشهد السياسي بعد الاحتلال العراقي أخذ في التبدل مع سعي الإسلاميين للتأثير على وسائل الإعلام، فضلاً عن ذلك فإن عملية العلاقات الدولية العامة الناجمة التي اتاحت لـ «حكومة المنفى» كسب الدعم لتحرير البلاد جعلتهم يدركون نفوذ وسائل الإعلام ويبدؤون باستخدامها للتأثير على الناخبين.

حكومة جديدة للسلمة. فعلى سبيل المثال أظهرت دراسة لجامعة ستانفورد عام 2007 أن الفجوة بين محطة فوكس نيوز المحافظة ومحطة سي إن إن الليبرالية اتسعت في السنوات الأخيرة مع ابتعاد هذين المصدرين عن المركز.

الطيف السياسي
بالطبع سيكون من قبيل الخداع القول أن وسائل الإعلام الكويتية لا تعانى من تحيز متأصل وذلك بحسب انتماءات ومصالح مالكيها، ولكن التمييز ليس واضحاً تماماً وهو يولد مواطنين واعين سياسياً، فعلى سبيل المثال ترضى صحف كثيرة بنشر مقالات وتعليقات لسياسيين ذوي آراء متعارضة خصوصاً إذا أدى ذلك إلى زيادة مبيعات الصحيفة في سوق تنافسية، وفي المقابل يحصل أولئك السياسيون على فرصة للاتصال بناخبهم عبر طيف سياسي واسع، ويستخدم السياسيون الراشخون ووسائل الإعلام كوسيلة لإجذاب الناخبين وإطلاق قوسيلة معهم ومع ظهور اللافتات الانتخابية تبين الدولة قبل الانتخابات تبين على السياسيين الكويتيين أن هذا يجعلوا وجوههم مألوفة، وهذا يجذب ناخبين أكثر بكثير من عضوية أي تيار أو كتلة سياسية ويتيح للناخبين اختيار أفراد يعتقدون أنهم يشاطرونهم آراءهم السياسية وليس كمتكلمين لحزب ذي مبادئ محددة.

ان أحد الملامح البارزة لوسائل الإعلام الكويتية وخصوصاً قبل الغزو العراقي الأثم هو أن الصحف كانت تمثل إلى وجهات النظر الإصلاحية فيما عدا صحيفة اسبوعية واحدة هي «الفرقان» تعبر عن رأي اسلامي بديل، ويمكن تفسير جانب من هذا التحيز بالانتماءات السياسية للملكي الصحف الذين ينحدرون من عائلات تجارية ليبرالية حريصة على الإبقاء على ضغط متواصل على الأسرة الحاكمة، وعندما حل الأمير الراحل الشيخ جابر الأحمد رحمه الله - مجلس الأمة بين الأعوام 1976 و 1986 ازادت حدة هذه المعارضة وعكست وسائل الإعلام آراء الكويتيين الذين فقدوا صوتهم السياسي لعقد من الزمن، أما السبب الآخر لهذا التحيز فيمكن أن نرى في التركيبة السكانية للجمهور المستهدف آنذاك، فقبل التسعينيات كانت مبيعات الصحف في المناطق المدنية أكثر مما كانت عليه في المناطق الريفية، وكان سكان المدن والبلدات أكثر ليبرالية وإصلاحية من سكان المناطق الأخرى.

هذا الميل الليبرالي لوسائل الإعلام الكويتية ولسد أيضاً أمراً آخر وهو العلاقة المتينة بين النساء الكويتيات ووسائل الإعلام، إذ أن وسائل الإعلام الليبرالية ساندت على العموم حقوق المرأة وشجعتهما بما في ذلك مشاركتها في العملية السياسية، وعبر هذا الميل عن نفسه بشكل غير مباشر من خلال انتقاده للسياسة وبشكل مباشر بنشر مقالات تستهدف شريحة مهمة من السكان، ومرة أخرى كان ذلك يرجع إلى الميل الإصلاحية

الصحافة الكويتية مارست دائماً درجة من الانضباط الذاتي في تجنب تاجيج الأوضاع بدواعي للترويج لبرنامجهم الخاص. ولما كانوا عاجزين عن شن هجوم مباشر على المرسوم الأميري أو الانتخاب حاولوا استغلال المشاعر فقد شرعوا بحملة منسقة تحت قناع «الحشمة الأخلاقية»، ومن خلال هجومهم على ما اعتبروه مظاهر لا أخلاقية في وسائل الإعلام الحديثة وسعيهم لربط ذلك بالمرأة وإصرارها على الانتخاب حاولوا استغلال المشاعر المناهضة لأمريكا والتأثير على الناخبين من الجنسين. وبالرغم من النجاح المحدود لتلك الحملة في الوقت الحاضر فإن التلميحات والتحويل التدريجي للآراء ينطويان على خطر، ولذلك فإن على دعاة الإصلاح أن يحرصوا على التصدي للإسلاميين، ومن أجل ذلك عليهم الاستثمار في التعامل مع وسائل الإعلام الكويتية وأن يستخدموا أيضاً الانتشار الدعائي الذي تولده وسائل الإعلام الدولية لكي لا يجري الانتقاد عليهم.

تاريخ الصحافة
منذ إقرار الدستور الكويتي عام 1962 ووسائل الإعلام الكويتية تتمتع بفرق كبير من الاستقلالية والحرية في التعبير عن آرائها، وهذا امر غير عادي في البلدان العربية في منطقة الخليج ما دام الصحافيون لا ينتقدون الأمير أو سيئون للإسلام. وكان على الحكومة أن تلجأ الى الحاكم إذا ما رغبت في اتخاذ اجراء ضد مطبوعة ما، الأمر الذي كان يسبب متاعب نفوق جوداه لأن ذلك كان يقدم دعاية إضافية للمطبوعة المخالفة.

وتنتيجة لذلك لم تخش الصحافة الكويتية قط من ابداء آراء قوية ومعظم الصحف تروج بمقالات السراى والافتتاحيات الهادفة الى تشجيع الحوار وتوفيق مواضيع للمناقشة في الديوانيات.

ان حرية التعبير عن الآراء بصراحة تشكل حجر الأساس للمجتمع الكويتي، ويمكن القول ان الصحافة الكويتية من الأسباب الرئيسية الكامنة وراء عدم تعرض الدولة للمعارك المريرة بين الإسلاميين والإصلاحيين كذلك التي تراها في كثير من البلدان مثل إيران والمملكة العربية السعودية حيث نرى شيوعاً أكثر للاستقطاب السياسي.

ومما لا شك فيه ان القمع والرقابة على وسائل الإعلام يقودان إلى المقاومة والأضطرابات السياسية ولهذا السبب بقيت الكويت هادئة نسبياً لأنه جرى استيعاب الآراء المعارضة بدلاً من إسكاتها. وأوجدت وسائل الإعلام حلبة سياسية مفتوحة لتبادل الآراء كما سمحت بتوجيه انتقادات حادة للحكومة موفرة بذلك صمام تنفيت للكويتيين. ولطالما كان الكويتيون قراء نهمين للأخبار والآراء السياسية وتنتج قوة وسائل الإعلام للكويتي العادي ان يشعر بأنه جزء من البنية السياسية وليس مراقباً محايداً. وباستثناء حالات قليلة فإن

استمرت الحرب الإعلامية مع الهجوم المضاد للإسلاميين وسعيهم لاستخدام الإعلام للترويج لبرنامجهم الخاص. ولما كانوا عاجزين عن شن هجوم مباشر على المرسوم الأميري أو الانتخاب حاولوا استغلال المشاعر فقد شرعوا بحملة منسقة تحت قناع «الحشمة الأخلاقية»، ومن خلال هجومهم على ما اعتبروه مظاهر لا أخلاقية في وسائل الإعلام الحديثة وسعيهم لربط ذلك بالمرأة وإصرارها على الانتخاب حاولوا استغلال المشاعر المناهضة لأمريكا والتأثير على الناخبين من الجنسين. وبالرغم من النجاح المحدود لتلك الحملة في الوقت الحاضر فإن التلميحات والتحويل التدريجي للآراء ينطويان على خطر، ولذلك فإن على دعاة الإصلاح أن يحرصوا على التصدي للإسلاميين، ومن أجل ذلك عليهم الاستثمار في التعامل مع وسائل الإعلام الكويتية وأن يستخدموا أيضاً الانتشار الدعائي الذي تولده وسائل الإعلام الدولية لكي لا يجري الانتقاد عليهم.

الأقلام الصحافية النسائية أخذت طابعاً سياسياً وبدأت في انتقاد الحكومة لفشلها في معالجة حقوق المرأة

الميل الليبرالي لوسائل الإعلام أوجد علاقة متينة بين المرأة الكويتية وتلك الوسائل

إن العلاقة بين الأسرة الحاكمة وحقوق المرأة علاقة معقدة للغاية. وتقع بعض المسؤولية في هذا على التركيبة الفريدة للنظام السياسي الكويتي الذي لا يمنح آل الصباح حكماً منفرداً كاملاً ولكن يمنح مجلس الأمة الكثير من الضوابط والموازانات للحد من سوء استخدام السلطة. وقد أدى هذا، أكثر من أي شيء آخر، إلى تمديد فترة «الوضع الراهن».

كما قام بمساندة المرأة كثير من النساء داخل الأسرة الحاكمة وبعض الشباب الذين أصبحوا أكثر تعبيراً عن أنفسهم بعد وفاة سمو الأمير الشيخ جابر وولي عهده الشيخ سعد رحمهما الله. وفي بداية القرن الحادي والعشرين قام الشيخ جابر بإلقاء كل تاييده علناً خلف قضية حقوق المرأة.

مفارقة عجيبة وقد استمر صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد في السير في هذا الطريق وهو يحاول بدوره تأكيد نفوذ الأسرة الحاكمة. فقام بتعيين النساء في الحكومة. ولكن الأسرة الحاكمة كانت دائماً موضع هجوم من أعضاء مجلس الأمة بتهمة الفساد. وأنها مفارقة عجيبة أن ترى نشطاء حقوق المرأة يقولون ان الكويت قد انتهكت حقوقهن الديموقراطية عندما رفضت إعطائهن حق التصويت.

ولكنهن الآن يعتمدن على الحماية غير الديموقراطية من الأسرة الحاكمة. وبطبيعة الحال فسوف يستمر ذلك إلى أن يصبح لهم تمثيلاً أقوى في مجلس الأمة. وهكذا نجد أن الأسرة الحاكمة التي أبعدت المرأة عن السياسة بعد الغزو العراقي الأثم 1990 - 1991 هي نفسها التي تساندت حقوقها الآن. وإذا قدر للكويت أن تصبح أكثر ديموقراطية فسوف تكون الفرصة مهيأة للإسلاميين لفرص سيطرتهم على المرأة ولسلبها المكاسب التي حصلت عليها بشق الأنفس. فالآن ينبغي على المرأة أن تظل تحت هذه الحماية ثم تبدأ في بناء قوتها شيئاً فشيئاً فتختبئ أنها سياسية قادرة بعيدة عن الفساد. وإلى أن يحدث ذلك ينبغي عليها أن تكون جزءاً من «وضع رهن» جديد وأن تتبنى منهجاً صبوراً يهدف إلى الإصلاح حتى لا تهدم ما بنته بأبيديها.

المرأة في عالم السياسة

لم يجر الجدل حول حقوق المرأة في الكويت قسي فراغ سياسي، فقد لعبت المجموعات الإعلامية الكويتية والدولية دوراً مهماً في المعركة الإيديولوجية. وفي حين كانت وسائل الإعلام الكويتية باللغة الأهمية في اطلاع الرأي العام الكويتي الواعي سياسياً على أحدث التطورات، إلا أنها انغمست أيضاً في «حرب وهمية» استخدمت فيها الدعاية والتضليل لحرف اهتمام المعارضة. لقد كانت وسائل الإعلام الكويتية تتمتع دائماً تقريبا بحرية نسبية في الانتقاد والنقاش السياسيين من دون تبعات، ولكنها بقيت خاضعة للمراقبة مالكيها سواء كانت الدولة أو القطاع الخاص، وكان هنالك انفصال بين طبقات النخبة ذات الميول الليبرالية والمواطن تدير ووسائل الإعلام والمواطن الكويتي العادي. وادى ذلك في كثير من الأحيان إلى تغيير المجموعة الثابتة وتحويل الكثيرين منهم إلى وسائل الإعلام الدولية خصوصاً مع ازدياد نفوذ الانترنت وتحسن الوصول إلى المعلومات.

وكما في بلدان كثيرة يبين تاريخ وسائل الإعلام الكويتية تكتيف رأي وسائل الإعلام غالباً كاستجابة لقوى السوق وتغييرها لميولها لكي تتلاءم مع جمهور معين وتبييع وحدات أكثر من انتاجها. وهكذا فإن وسائل الإعلام المطبوعة ذات التوجه الليبرالي تقليدياً تحولت بعد نزاع 1990-1991 نحو الإسلاميين فيما يتعلق بحقوق المرأة مع نجاح مناورات السياسيين المحترفين والأسرة الحاكمة ضد الحركة النسوية. ومع تزايد الضغوط خارج الكويت وضغوط الصحافة الدولية أخذت جماعات المصالح النسوية تستعيد جزءاً من سيطرتها وكانت اسرع من التقليديين في التكيف مع العصر الإلكتروني. وشكّل ذلك عاملاً مساهماً كبيراً في استعادة حقوق المرأة بعد الانحسار الذي عانته في انتخابات 1996.

وحتى مع نجاح المرأة في عكس التيار والدخول في العملية السياسية والانتخاب

د.مشعل عبدالله الجابر حصل عليها من إحدى أعرق الجامعات البريطانية قيمة علمية كبيرة لشهادة الدكتوراه من جامعة كنجز كوليج اللندنية



الحلقة 17

بدأ الشيخ د.مشعل عبدالله الجابر الصباح العمل على أطروحته منذ بدأ الدراسة في جامعة هارفارد، أشهر الجامعات في الولايات المتحدة الأميركية، واستمر بالعمل على تطويرها طوال فترة دراسته لما تشكل لديه من اهتمام خاص، حتى أتمها واكتملت كأطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في جامعة كنجز كوليج إحدى أعرق الجامعات البريطانية، وأشهرها على الإطلاق باهتمامها بالشرق الأوسط بشكل عام، وقضايا المرأة في الشرق الأوسط بشكل خاص، ما جعل المهمة مضاعفة على الباحث الذي استعان بالمصادر والمرجع من الكويت، وأنجز العمل الميداني للأطروحة بكفاءة من خلال نماذج متعددة من المرأة القيادية في مختلف القطاعات.

يذكر ان اطروحة الشيخ د.مشعل الصباح ستتم طباعتها في كتاب باللغة الإنجليزية وسيتم نشرها في دور النشر الأميركية والبريطانية وعدة دول أوروبية لما لها من أهمية وبما تتضمنه من قيمة علمية وتسد فراغاً كبيراً في المكتبات الأجنبية حول هذا الجانب من الحياة السياسية والفكرية.